

## التعليق

حددت المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية المدة التي تتقضى بها الدعوى الجنائية فنصت على أن الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات تتقضى بمرور عشر سنين وفى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات وفى مواد المخالفات بمضى سنة من يوم وقوع الجريمة .

والعبرة فى تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة هى بالوصف القانونى الذى تنتهى اليه المحكمة التى نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذى رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وينبنى على ذلك أن قواعد التقادم تسري وفقا لنوع الجريمة الذى تقرره المحكمة ، فقواعد التقادم خاضعة لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة <sup>(١)</sup> . وعلى ذلك فان إحالة بعض الجنائيات الى محكمة الجرح فى الأحوال المبينة فى المادة ١١٨ مكرر (أ) من قانون العقوبات ليس من شأنه أن يغير من طبيعتها ، بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات <sup>(٢)</sup>

والدعوى الجنائية تسقط فى مواد المخالفات بمضى سنة وفى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة ولو جهل المجنى عليه ذلك ، ومضى أكثر من ثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى مواد الجرح من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض حتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى اجراء قاطع للمدة يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة <sup>(٣)</sup>

وتاريخ وقوع الجريمة بالذات- كقاعدة عامة- هو المبدأ فى سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية دون أن يؤثر فى ذلك علم المجنى عليه أو جهله بوقوعها ، والمقصود بتاريخ وقوع لجريمة هو تاريخ تمامها وليس تاريخ ارتكاب السلوك الاجرامى <sup>(٤)</sup>

(١) نقض ١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠١ ص ١٠٢٥

نقض ١٩٨٦/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٧ ق ٥٥ ص ٦٤

نقض ١٩٨٦/١١/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٧ ص ٨٩٦

(٢) نقض ١٩٨٢/٥/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٨ ص ٦٢٢

(٣) نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢٤ ص ١٤٤٦

(٤) نقض ١٩٨٦/٦/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٤ ص ٦٥٢

وتاريخ وقوع الجريمة عموماً مما يستقل به قاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض مادام استدلاله سائغاً<sup>(١)</sup>. وسقوط الدعوى الجنائية تبتدئ مدته من تاريخ التهمة أو من تاريخ آخر عمل قضائى فيها بينما سقوط العقوبة تبتدئ مدته من تاريخ صيرورة الحكم القاضى بالعقوبة نهائياً<sup>(٢)</sup>

وفى جرائم الاعتياد يجب الاعتداد فى توافر ركن الاعتياد بجميع الوقائع التى لم يمض بين كل واحدة منها والتى تليها وكذلك آخر واقعة وتاريخ بدأ التحقيق فى الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات<sup>(٣)</sup>

وتبدأ مدة السقوط فى الجرائم الوقتية من تاريخ تمام الفعل الاجرامى المكون للجريمة. فالتقادم المسقط فى دعوى البلاغ الكاذب يبدأ من اليوم التالي للبلاغ الكاذب ويوقف سريان هذا التقادم اذا أوقف نظر دعوى البلاغ لقيام دعوى بشأن صحة الواقعة موضوع البلاغ<sup>(٤)</sup>، وجريمة التزوير من الجرائم الوقتية والتى تنتهي بمجرد وقوع التزوير فى محرر، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت، واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخاً للجريمة محله ألا يكون قد قام دليل على وقوعها فى تاريخ سابق<sup>(٥)</sup>، وجريمة التبيد جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبيد ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت، واعتبار يوم ظهور التبيد تاريخاً للجريمة محله ألا يكون قد قام دليل على وقوعها فى تاريخ سابق<sup>(٦)</sup>، وفى جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أوْتَمَن عليه، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا اذا قام الدليل على خلافه<sup>(٧)</sup>، واختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تبدأ سريان مدة السقوط فيها من تاريخ وقوع فعل الاختلاس<sup>(٨)</sup> والمعتبر هو يوم الاختلاس وليس يوم الحجز.

(١) نقض ١٩٨٢/٦/٥ أحكام النقض س٣٣ ق ١٢٥ ص ٦٥٧

(٢) استئناف مصر - الحقوق - س١٣ ق ٤٣ ص ١٢٧ مشار إليه فى المرصفاوى فى قانون الاجراءات الجنائية - ط ١٩٩٧ - منشأة المعارف ص ١٢١

(٣) نقض ١٩٧٠/١/١٧ أحكام النقض س٢١ ق ٢٧ ص ١١٠

(٤) نقض ١٩٨٦/٦/٥ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٢٤ ص ٦٥٢

(٥) نقض ١٩٧٧/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٢ ص ١٤٨

(٦) نقض ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧

(٧) نقض ١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٧ ص ٦٤٠

نقض ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨

(٨) نقض ١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥ ص ٢٠

نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ مج القواعد القانونية ج٧ ق ٦٦٥ ص ٦٣٢

والجريمة المستمرة هي تلك التي تستمر الحالة الجنائية لها فترة من الزمن وتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة، والفيصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادي المكون للجريمة كما عرفه القانون سواء كان الفعل ايجاباً أو سلباً ارتكاباً أو تركاً، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد إتمام الفعل كانت وقتية، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة. والعبرة بالاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تداخلاً متتابعاً متجدداً ولا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل للتهيؤ لارتكابه والاسلاس لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر آثاره الجنائية في أعقابه (١).

وجريمة عدم توريد ضريبة الدمغة جريمة مستمرة (٢)، وجريمة عدم التقدم للجهة الادارية لترحيل الفرد الى أحد مراكز التجنيد جريمة مستمرة (٣)، وجريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة جريمة مستمرة (٤)، وجريمة التعدي على أرض أثرية ن الجرائم المستمرة (٥)، وجريمة احراز المخدر من الجرائم المستمرة (٦)، والاتفاق الجنائي جريمة مستمرة (٧)، وجريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة (٨)، وفي الجرائم المستمرة لا يبدأ ميعاد السقوط الا من وقت انتهاء حالة الاستمرار

والدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من الدفع الجوهرية، والمتعلقة بالنظام العام ويجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض الا انه يشترط أن يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع (٩)، وهو من الدفع الجوهرية والتي تستوجب من المحكمة أن تعرض له ايراداً ورداً (١٠)، كما يجب على المحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها حتى ولو لم يدفع به الخصوم (١١)

- (١) نقض ١٩٧٢/١/٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢ ص ٨
- (٢) نقض ١٩٨٤/١٠/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٥ ص ٦١٣
- (٣) نقض ١٩٧٣/٥/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٤ ص ٦١٠
- (٤) نقض ١٩٦٠/١١/٢٩ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٦ ص ٨٥٧
- (٥) نقض ١٥ / ١٥ / ١٩٥٦/١٠ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨١ ص ١٠٣٠
- (٦) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٢ ص ١٨٢
- (٧) نقض ١٩٤١/٤/١٤ مج القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٣ ص ٤٤٤
- (٨) نقض ١٩٨٢ /٣/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٩ ص ٣٤٩
- (٩) نقض ١٩٥٨/٥/٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٢٨ ص ٤٧٥
- (١٠) نقض ١٩٨٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٣٨ ق ١٨٢ ص ١٠٠٤
- (١١) قرب نقض ١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٤ ص ٥٠٠

والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التى تقتضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى ، وعلى المحكمة عند قضاءها بانقضاء الدعوى الجنائية أن تفصل فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية أو أحالتها الى المحكمة المدنية اذا استلزم الفصل فيها اجراء تحقيق خاص<sup>(١)</sup>

وانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تدرج فى حيز النسيان انتفت علة الانقضاء •

والمدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تقطع باجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة<sup>(٢)</sup> ، وتعتبر اجراءات التحقيق قاطعة للمدة سواء تمت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته<sup>(٣)</sup> ، واجراءات التحقيق التى تقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية هى تلك التى تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق وهى النيابة العامة أ من تتدبهم لذلك من مأمورى الضبط القضائى بمقتضى أمر منها ثابت بالكتابة<sup>(٤)</sup> ، وجميع اجراءات المحاكمة الصحيحة تقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية ، فتقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية<sup>(٥)</sup> ، واجراءات الاستدلال تقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية اذا اتخذت فى مواجهة المتهم ، وتصرفات المدعى بالحقوق المدنية أ المسؤل عنها لا يقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية<sup>(٦)</sup>

(١) نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٤ ص ١٤٤٦  
نقض ١٩٨٦/٤/٢١ أحكام النقض س ٣٧ ق ١٩١ ص ١٠٠٢  
(٢) نقض ١٩٦٧/١١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢  
(٣) نقض ١٩٨٥/١١/٧ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٨٠ ص ٩٩٠  
(٤) نقض ١٩٣٢/١/٤ مج القواعد القانونية ج٢ ق ٣١٣ ص ٤١٠  
(٥) نقض ١٩٨٢/٥/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٦ ص ٥٧٨  
(٦) نقض ١٩٧٨/٦/٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٤ ص ٥٥٢